جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور الدولة إزاء الاستثمار

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث / **أحمد محمد مصطفى نصير**
المستشار المساعد (ب) بمجلس الدولة

لجنة المناقشة و الحكم

الأستاذ الدكتور / **محمود عاطف البنا** (مشرفًا ورئيسًا)
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / **يسري محمد سعيد العصار** (عضوًا)
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

المستشار / **حمدي ياسين عكاشة** (عضوًا)
نائب رئيس مجلس الدولة
ورئيس دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار بمحكمة القضاء الإداري

٢٠٠٩ م

فهرست مباحث الرسالة

دور الدولة إزاء الاستثمار

فصل تمهيدي : مدلول الاستثمار و أبعاده
المبحث الأول : الأبعاد الاقتصادية للاستثمار
المبحث الثاني : مدلول الاستثمار في النظم الاقتصادية
المبحث الثالث : المدلول الدولي للاستثمار

القسم الأول
الاستثمار العام

الباب الأول
أركان الاستثمار العام

الفصل الأول : الإطار الشرعي للاستثمار
المبحث الأول : النظام الاقتصادي للدولة
المبحث الثاني : الاستثمار في الدستور المصري
المبحث الثالث : السياسة التشريعية إزاء الاستثمار
الفصل الثاني : الملكية العامة
المبحث الأول : مفهوم المال العام و الحماية المقررة له
المبحث الثاني : استغلال المال العام و التصرف فيه

الباب الثاني
المشروع الاستثماري العام

الفصل الأول : الأدوات التنفيذية للمشروع العام
المبحث الأول : الأشخاص الاعتبارية المشرفة على الاستثمار العام
المبحث الثاني : المشروعات الاستثمارية المملوكة للدولة
الفصل الثاني : عقود الاستثمار العام و سبل تمويلها
المبحث الأول : عقود الاستثمار العام
المبحث الثاني : تمويل المشروع العام

القسم الثاني
دور الدولة إزاء استثمار المال الخاص

الباب الأول
ضمانات و حوافز الاستثمار الخاص

الفصل الأول : ضمان و تنظيم حق الملكية
المبحث الأول : المفهوم الدستوري للملكية محل الحماية
المبحث الثاني : صور تقييد الملكية الخاصة
الفصل الثاني : مجالات و حوافز الاستثمار
المبحث الأول : حوافز الاستثمار بحسب طبيعة المكان المستثمر فيه
المبحث الثاني : حوافز الاستثمار بحسب نوع النشاط المستثمر
الفصل الثالث : تأسيس و ترخيص المشروع الخاص
المبحث الأول : قواعد الضبط المتعلقة بالمشروع الخاص
المبحث الثاني : دور الدولة إزاء تأسيس الشركات

الباب الثاني
دور الدولة إزاء تمويل المشروع الخاص

الفصل الأول : رقابة الدولة على سوق النقد
المبحث الأول : تنظيم النقد
المبحث الثاني : تنظيم عمليات الائتمان
الفصل الثاني : رقابة الدولة لسوق رأس المال
المبحث الأول : تنظيم الدولة لعملية إصدار الأوراق المالية و الاكتتاب العام
المبحث الثاني : تنظيم الدولة لقيد و تداول الأوراق المالية
المبحث الثالث : رقابة الدولة على التعاملات التي تجري في البورصة

الباب الثالث
دور الدولة في مرحلة عمل المشروع الخاص

الفصل الأول : الضوابط التشريعية لتشغيل المشروع الخاص
المبحث الأول : القواعد المتعلقة بعملية الاستثمار
المبحث الثاني : حماية حقوق الملكية الفكرية
المبحث الثالث : درء صور المنافسة غير المشروعة
المبحث الرابع : دور الدولة بشأن التجارة الخارجية
الفصل الثاني : سبل حل منازعات الاستثمار
المبحث الأول : التسوية الودية لمنازعات الاستثمار
المبحث الثاني : التحكيم في منازعات الاستثمار
المبحث الثالث : التقاضي في منازعات الاستثمار

مقدمة

بند ١ : يعتبر الاستثمار أهم عوامل التنمية الاقتصادية الحقيقية و الشاملة لأية دولة ، حيث يغدو الأداة الفاعلة و المؤشر الحقيقي الذي يعكس بوضوح مستوى الإنتاج و الدخل و الإنفاق القومي ، مما يعمل على رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية إلى نحو أفضل ، و الدولة الحديثة بأجهزتها الإدارية المعقدة و تنظيماتها السياسية المتنوعة اهتمت بموضوع الاستثمار باعتباره أحد أهم جوانب وظيفتها الدستورية لمساسه المباشر بالمصلحة العامة التي أناط الدستور بالدولة السعي وراءها عن طريق مؤسساتها الدستورية .

بند ٢ : و تختلف السياسات الدولية و تتباين النظريات الاقتصادية بشأن تبنى الآراء الفكرية والتجارب السياسية التي تحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بين موسع و مضيق ، و إزاء هذا التباين و الاختلاف نجحت بعض الدول في النهوض بذاتها لتحقق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال تبني سياسات استثمارية معينة ، بينما أخفقت دول أخرى في تحقيق ذلك ، ولا تزال دول ثالثة تسعى نحو الإصلاح الاقتصادي لتحريك عجلة التنمية والاستثمار ، لذا كان ضروريا تقييم تلك التجارب السياسية و الأفكار الاقتصادية في ضوء قواعد القانون العام حتى تهتدي بها الدول الساعية نحو النمو الاقتصادي و تسترشد بخطى التجارب الرائدة في هذا المضمار ، ومن هنا يظهر دور القانون العام ليصوغ تلك التجارب السياسية و الأفكار الاقتصادية في قواعد تشريعية ملزمة وقرارات تنفيذية فاعلة و مؤثرة لتحقيق هذا الهدف ، و كانت مصر إحدى الدول النامية التي تبنت فكرين اقتصاديين مختلفين و خلال فترات متعاقبة من الزمان وقصيرة نسبيا ، حيث بدأ دستور ١٩٢٣ بالنهج الليبرالي ، و تبعه نسبيا دستور ١٩٥٦ حتى صرح دستور ١٩٦٤ بالنهج الاشتراكي ، ثم أكد هذا النهج دستور ١٩٧١ ، ثم ما لبث الأمر حتى تم تعديل الدستور في ٢٠٠٧ ليتخلى عن النظام الاشتراكي ، و يعتمد على الاقتصاد الحر والتي نعيشها في مطلع القرن الواحد والعشرين .

بند ٣ : وسوف نهتم بصدد هذه الدراسة بمدى تدخل الدولة في النشاط الاستثماري ، و ذلك من خلال القواعد الدستورية و التشريعية الحاكمة و السياسات القضائية المتبعة ، و مدى تأثرها هي ذاتها - و هي بصدد مباشرة هذا الدور- بالأفكار و التجارب السياسية المقارنة لتجربتها ، و هو الأمر الذي يؤصل لنا نظرية جديدة لموضوع الاستثمار في إطار قواعد القانون العام ، تحدد دور الدولة نحو الاستثمار في إطار نظري يؤسس المبادئ التي ترسي لهذا الموضوع قواعده ، و إطار عملي يوضح شطر الصواب الذي يمكن الاهتداء إليه .

تقسيمات الدراسة

بند ١ : عمدنا في هذه الرسالة إلى تقسيم موضوعاتها إلى قسمين مفرقين بين الاستثمار الذي تقوم به الدولة ابتداء و ذلك الاستثمار الذي يضطلع به القطاع الخاص مستقلا عن الدولة ، و إنما تُوفر له الدولة الظروف الملائمة لممارسته فضلا عن رقابتها لعمل المشروع الخاص وفقا لغايات تحقق الصالح العام ، و قد عُنون القسم الأول بعنوان (الاستثمار العام) و قُسم إلى بابين يتناول الباب الأول (أركان الاستثمار العام) حيث يتفرع إلى ركنين أساسيين ، أولهما معنوي وخصصنا له الفصل الأول بعنوان (الإطار الشرعي للاستثمار العام) ، و الثاني مادي و يتمثل في (المال العام) ، كما عمدنا في الباب الثاني من هذا القسم إلى تفصيل فكرة المشروع العام من حيث (أدواته التنفيذية) سواء أكانت تلك الأداة تقوم بالتنفيذ المباشر أو الإشراف و الرقابة على عمل المشروع العام ، كذلك (العقود التي تبرمها جهة الإدارة من أجل إنشائه وإدارته وتسييره والبحث عن سبل تمويله) ، وبذلك تكتمل الصورة بشأن الاستثمار العام .

بند ٢ : وينتقل بنا الحديث في القسم الثاني من هذه الدراسة عن (دور الدولة إزاء الاستثمار الخاص) ، و قد قسمنا هذا القسم إلى ثلاثة أبواب ، الباب الأول يعني بالاستثمار الخاص من حيث (ضماناته) التي تتمثل في حماية المال الخاص و (حوافزه) لتوجيهه إزاء مجالات بذاتها سواء ارتبطت برقعة جغرافية معينة أو بنوع النشاط الاستثماري ذاته ، و (مخاطره التشريعية) التي ترتبط بممارسة النشاط في هذا المجال ، فإذا ما شرع المستثمر في اختيار المشروع الخاص الذي يزمع إقامته ، فإنه يتيسر عليه أن يتبع الخطوات و(الإجراءات القانونية لإنشائه) وفقا للشكل وبالأسلوب الذي ينظمه القانون ، و ذلك كله في ثلاثة فصول يتناول كل فصل منها أحد تلك الموضوعات السالف ذكرها .

بند ٣ : ثم تنتقل الدراسة إلى بحث (تمويل المشروع الخاص) الذي يمثل الباب الثاني من هذا القسم ، و هو من أهم موضوعات هذه الدراسة حيث يمثل حلقة الاتصال بين التفكير في المشروع الاستثماري و دراسته على نحو يكفل نجاحه و تنفيذه على أرض الواقع ، و بين تشغيله على نحو يحقق ثمرته المرجوة ، لذا كان على الدولة مهام خاصة بشأن الرقابة على سوق النقد و سوق رأس المال حتى تصب تلك الأموال في قناة الاستثمار دون أن يتسرب منها ما يُضَيِّع على الاقتصاد القومي أحد عوامل نموه ، فإذا ما اكتملت صورة المشروع الخاص و أضحى حقيقة على أرض الواقع كان الباب الأخير من هذه الدراسة مفصلا لدور الدولة بشأن (عمل المشروع الخاص) ، و من ثم قسمته إلى فصلين ، حيث يعني الفصل الأول بتشغيل المشروع الخاص و علاقة الدولة بحجم و نوع الإنتاج و مواصفاته و بياناته و علاماته المميزة و تسويقه داخليا و خارجيا على نحو يكفل الصالح العام ، وأخيرا الفصل الثاني والخاص بمنازعات الاستثمار و سبل علاجها سواء أكانت الوسائل ودية أو تحكيمية أو قضائية .

بند ٤ : و نظرا لطول تلك الدراسة و تشعب موضوعاتها و هو أمر ليس بالإمكان تعديله نظرا لوفرة العناصر المرتبطة ارتباطا لصيقا بمصطلح (الاستثمار) من حيث دور الدولة إزاءه فقد عمدنا إلى ربط هذا التشعب بـ (مبحث ختامي) يجمع شتات المبادئ القانونية التي تناولتها الدراسة في صورة موجزة ، لكن قبل الشروع في موضوعات البحث آثرت أن أمهد له بفصل يبين مدلول الاستثمار و أبعاده الاقتصادية و السياسية و الدولية على نحو يبين ماهيته في العلوم التي ترتبط بهذا المصطلح ليتسنى لنا الخوض في غمار موضوعات هذه الدراسة .

منهج البحث

نظرا لأن هذه الدراسة في إطار القانون العام و قد عنيت بالاستثمار من هذا الجانب ، فقد اتبعنا المنهج الاستقرائي لكل ما عرض علينا من مسائل قانونية تحتاج لاستقراء نصوص الدستور والقانون المصري و اللوائح و القرارات التنفيذية و التي بلغ حجمها في هذه الرسالة إلى ما يزيد على مائتين تشريعا قانونيا و قرارا لائحيا .

وأحيانا نتبع الأسلوب المقارن للاستشهاد بما يسير عليه العالم من أنظمة توافق أو تخالف النظام المصري ، وقد اتخذ من الدول العربية أساسا لهذه المقارنة حينما تكون المسألة ذات صلة وثيقة بالشريعة الإسلامية ، واعتمد على النموذج الصيني والأمريكي والألماني حينما تكون المسألة ذات صلة بالفكر الاقتصادي الذي تقوم عليه دساتير وقوانين تلك البلاد ، باعتبار أن هذه الدول الثلاث أقوى الدول اقتصاديا في قارة آسيا وأوروبا وأمريكا ، فضلا عن بعض البلاد التي لا تخلو الفائدة من الاستشهاد بتجاربها الاقتصادية وسياساتها التشريعية بشأن الاستثمار .

كما قد نتبع المنهج التطبيقي لما أسفر عنه العمل القضائي في قضاء مجلس الدولة وقضاء المحكمة الدستورية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى و التشريع بمجلس الدولة ، وبالرغم من حداثة دائرة الاستثمار في قضاء مجلس الدولة التي لم يمر على إنشائها منذ ٢٠٠٦ سوى عامين فلم نغفل ذكر أهم المبادئ القضائية التي أرستها تلك الدائرة وقد بلغت الأحكام القضائية في هذه الرسالة إلى ما يقرب من أربعمائة وخمسين حكما تقريبا كما بلغت فتاوى الجمعية المشار إليها إلى ما يقرب من مائتين وعشرين فتوى.

كما نتبع المنهج التحليلي لكل ما سبقت الإشارة إليه من نصوص قانونية و تطبيقات قضائية مراعيا بذلك الإطار الذي يحيط بتلك الدراسة وهو القانون العام الذي تدور غايته لتحقيق الصالح العام [١] ، ونستعين كذلك بعلم الاقتصاد في حدود مساهمته في كشف الحقائق و إظهارها في صورة محايدة ، و ذلك حتى يتسنى لرجال القانون العام تحديد السلوك الذي يجب على الدولة إتباعه ، ولما كانت الشريعة الإسلامية التي أنزلها الله تعالى هي الأصلح للعباد فكانت هي الأولى بالاتباع ، لذا كان المنهج التحليلي قائما على مقارنة هذه القواعد التشريعية بالشريعة الإسلامية لبيان مدى موافقتها أو مخالفتها لها ، وفي هذا الصدد اعتمدنا في عقد تلك المقارنة على كتاب الله تعالى ، وما صح من أحاديث النبي ﷺ ، وما توصل إليه اجتهاد علماء العصر الحديث فيما استجد من مسائل في زماننا هذا **وبخاصة دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي العالمي بمكة المكرمة** .

و أخيرا قد نتبع المنهج النقدي حينما يتراءى لنا أن وجه الصواب بخلاف ما أسفرت عنه التشريعات القائمة أو التطبيقات القضائية و قد بدا هذا المنهج جليا في الفصل الخاص برقابة الدولة على سوق النقد ، وهذا المنهج الأخير ينبع من اجتهادنا إذ لو أصبت فمن الله ولو أخطأت فمن نفسي و من الشيطان ، و أسأل الله تعالى أن يأجرني في كلا الأمرين عملا بقوله ﷺ (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)[٢] ، أسأل الله تعالى المولى القدير أن يوفقنا لفعل ما هو خير ، فهو القائل في كتابه الكريم (إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)[٣]، و قد ذكر البخاري في صحيحه عن النبي ﷺ (الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين و عامتهم)[٤] .

---

١) د/ مصطفى عبد الحميد عدوي مبادئ القانون ص ٢٧ – جامعة المنوفية
٢) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٤٣ رقم ١٧١٦
٣) {هود/٨٨}
٤) صحيح البخاري ج ١ ص ٣٠

الفهرس

فصل تمهيدي : مدلول الاستثمار و أبعاده	٧
المبحث الأول : الأبعاد الاقتصادية للاستثمار	١٠
المطلب الأول : ماهية الاستثمار اقتصاديا	١٤
المطلب الثاني : محددات الاستثمار	٢٥
المبحث الثاني : مضمون الاستثمار في النظم الاقتصادية	٣٦
المطلب الأول : مضمون الاستثمار في النظام الرأسمالي	٣٧
المطلب الثاني :مضمون الاستثمار في النظام الاشتراكي	٤٣
المبحث الثالث : المدلول الدولي للاستثمار	٤٨
المطلب الأول : المفهوم الدولي للاستثمار المعني بالحماية	٤٨
المطلب الثاني : الاتفاقيات الدولية الشارعة المتعلقة بالاستثمار	٥٢
المطلب الثالث : الاتفاقيات محددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار	٥٩

القسم الأول **الاستثمار العام**	٦٧
الباب الأول **أركان الاستثمار العام**	٧٠
الفصل الأول: الإطار الشرعي للاستثمار	٧٢
المبحث الأول : النظام الاقتصادي الذي يتبناه الدستور	٧٤
المطلب الأول : النظام الاقتصادي في دساتير الدول العربية	٧٦
المطلب الثاني : النظام الاقتصادي للدول الأجنبية	٧٩
المطلب الثالث : النظام الاقتصادي في الدساتير المصرية	٨٥
المبحث الثاني : الاستثمار في الدستور المصري	٩٠
المطلب الأول : خطة التنمية الاقتصادية	٩٢
المطلب الثاني : تنظيم الإنتاج و الادخار	١٠٥
المبحث الثالث : الإطار التشريعي للاستثمار في القانون المقارن	١١٢
المطلب الأول : السياسة التشريعية للاستثمار في القانون المقارن	١١٢
المطلب الثاني : الاستثمار في التشريع المصري	١٢٤
المطلب الثالث : الاستثمار من منظور السياسة الشرعية	١٢٩

الفصل الثاني : الملكية العامة	١٤١
المبحث الأول : مفهوم المال العام و الحماية المقررة له	١٤٢
المطلب الأول : المفهوم القانوني للمال العام	١٤٢
المطلب الثاني : الجهة صاحبة الولاية في الإشراف على المال العام	١٥٠
المطلب الثالث : الحماية المقررة للمال العام	١٥٤
المبحث الثاني : استغلال المال العام و التصرف فيه	١٦١
المطلب الأول : تخصيص المال العام	١٦١
المطلب الثاني : الترخيص بالانتفاع بالمال العام	١٦٤
المطلب الثالث : نقل الانتفاع بالمال العام	١٦٦
المطلب الرابع : التصرف في المال العام بغير طريق البيع	١٦٨
المطلب الخامس : بيع المال العام	١٧٣

الباب الثاني **المشروع الاستثماري العام**	١٩٢
الفصل الأول : الأدوات التنفيذية للمشروع العام	١٩٤
المبحث الأول : الأشخاص الاعتبارية العامة المشرفة على الاستثمار	١٩٥
المطلب الأول : تطور دور الأشخاص الاعتبارية المشرفة على الاستثمار	١٩٦
المطلب الثاني : الهيئة العامة للاستثمار	٢٠٧
المطلب الثالث : الهيئة العامة لسوق المال	٢١٤
المطلب الرابع : البنك المركزي	٢١٦
المبحث الثاني : المشروعات الاستثمارية المملوكة للدولة	٢٣١
المطلب الأول : شركات القطاع العام و قطاع الأعمال العام	٢٣٢
المطلب الثاني : البنوك المملوكة للدولة	٢٤٢

الفصل الثاني : عقود الاستثمار الحكومية و سبل تمويلها	٢٥٤
المبحث الأول : عقود الاستثمار الحكومية	٢٥٥
مطلب تمهيدي : حصر صور تنفيذ المشروع العام	٢٥٥
المطلب الأول : المبادئ المعلقة باختيار المتعاقد مع جهة الإدارة	٢٥٩
المطلب الثاني : المبادئ المتعلقة بتنفيذ العقد	٢٦٦
المطلب الثالث : المبادئ المتعلقة بانتهاء العقد	٢٨٤
المطلب الرابع : أهم عقود الاستثمار الحكومية	٢٩١
المبحث الثاني : تمويل المشروع العام	٢٩٩
المطلب الأول : الطريق التقليدي لتمويل المشروع العام	٣٠٠
المطلب الثاني : الطريق الاحتياطي لتمويل المشروع العام	٣١٤

القسم الثاني **المشروع الخاص**	٣٢٣
الباب الأول **ضمانات الاستثمار الخاص**	٣٢٥
الفصل الأول : تنظيم حق الملكية	٣٢٦
المبحث الأول : المفهوم الدستوري للملكية محل الحماية	٣٢٧
المطلب الأول : الملكية الخاصة محل الحماية الدستورية	٣٢٧
المطلب الثاني : الملكية التعاونية محل الحماية الدستورية	٣٣٣
المبحث الثاني : صور تقييد الملكية الخاصة للمصلحة العامة	٣٤٧
المطلب الأول : القيود التي تنصب على حق التملك	٣٤٨
الفصل الأول : تملك الأجانب لرأس المال	٣٤٨
الفصل الثاني : سيطرة الأجانب على رأسمال المشروع الخاص	٣٥٤
الفصل الثالث : وضع حد أقصى للثراء	٣٥٨
المطلب الثاني : القيود التي تنصب على حق الملكية	٣٦١
الفصل الأول : الضوابط المقررة بشأن نزع الملكية	٣٦١
الفصل الثاني : الضوابط المقررة بشأن تأميم المشروعات الخاصة	٣٧٧
الفصل الثالث : حظر المصادرة الإدارية إلا صلحا	٣٨٧
المطلب الثالث : القيود التي تنصب على الحقوق المتفرعة عن حق الملكية	٣٩١
الفصل الأول : ضوابط الاستيلاء المؤقت على العقارات	٣٩١
الفصل الثاني : ولاية الجهة الإدارية على المال الخاص لأغراض معينة	٣٩٥

الفصل الثاني : مجالات الاستثمار	٤٠٢
المبحث الأول : مجالات الاستثمار بحسب طبيعتها المكانية	٤٠٣
المطلب الأول : الاستثمار الداخلي	٤٠٤
المطلب الثاني : الاستثمار في المناطق الحرة	٤١٢
المبحث الثاني : مجالات الاستثمار بحسب نوع النشاط	٤٢٤
المطلب الأول : الإطار العام للحوافز المقررة للمشروعات الاستثمارية	٤٢٥
المطلب الثاني : حوافز الاستثمار المقررة للأنشطة الإنتاجية	٤٣٣
المطلب الثالث : حوافز الاستثمار المقررة للأنشطة الخدمية	٤٤٨

الفصل الثالث : تأسيس المشروع الخاص	٤٥٦
المبحث الأول : الإطار الضبطي لقيام المشروع الخاص	٤٥٧
المطلب الأول : الإطار الضبطي العام لقيام المشروع الخاص	٤٥٨
الغصن الأول : قواعد الضبط التشريعي العامة بشأن النشاط الاستثماري	٤٥٨
الغصن الثاني : قواعد الضبط الإداري بشأن النشاط الاستثماري	٤٦٧
المطلب الثاني : الإطار الضبطي الخاص لقيام المشروع الخاص	٤٧٥
الغصن الأول : قواعد الضبط الخاصة بالباعة الجائلين	٤٧٥
الغصن الثاني : قواعد الضبط الخاصة بالمحال العامة والتجارية والصناعية	٤٧٩
المبحث الثاني : دور الدولة في تأسيس الشخصية الاعتبارية للمشروع الخاص	٤٩٠
المطلب الأول : رقابة الدولة على تأسيس الشركات	٤٩١
الغصن الأول : رقابة الدولة على اكتساب الشركة للشخصية الاعتبارية	٤٩١
الغصن الثاني : حدود سلطة جهة الإدارة في الرقابة على تأسيس الشركات	٥٠٠
المطلب الثاني : رقابة الدولة على تأسيس البنوك	٥٠٤
المطلب الثالث : رقابة الدولة على تأسيس الشركات ذات الأغراض الاستثمارية	٥١٢
الغصن الأول : شركات توظيف الأموال	٥١٢
الغصن الثاني : الشركات العاملة في الأوراق المالية	٥١٨
المطلب الرابع : استثمار الأشخاص الاعتبارية التي لا تستهدف الربح لأموالها	٥٢٢

الباب الثاني **تمويل المشروع الخاص**	٥٢٤
الفصل الأول : رقابة الدولة على سوق النقد	٥٢٧
المبحث الأول : تنظيم النقد	٥٢٨
المطلب الأول : تنظيم إصدار النقد	٥٢٨
المطلب الثاني : تنظيم حيازة النقد وتحويله للخارج	٥٣٥
المطلب الثالث : دور الدولة بشأن أسعار الصرف	٥٤٤
المطلب الرابع : مكافحة غسيل الأموال	٥٥٣
المبحث الثاني : تنظيم عمليات الائتمان	٥٦٠
المطلب الأول : تنظيم عمليات تلقي الودائع وتأمينها	٥٦١
المطلب الثاني: التنظيم التشريعي لاستثمار ودائع البنوك	٥٧١
المطلب الثالث: رقابة الدولة على طرق التمويل بضمان المشروع ذاته	٥٧٨
الغصن الأول : الائتمان بطريق التأجير التمويلي	٥٧٨
الغصن الثاني : الائتمان بطريق التمويل العقاري	٥٨٣

الفصل الثاني : رقابة الدولة على سوق رأس المال	٥٨٧
المبحث الأول : إصدار الأوراق المالية و قواعد الاكتتاب العام	٥٨٨
المطلب الأول : دور الدولة في مرحلة إصدار الأوراق المالية	٥٨٨
الغصن الأول : أنواع الأوراق المالية في السوق المصرية	٥٨٩
الغصن الثاني : الصكوك الإسلامية في بورصات الدول الإسلامية والعربية	٦٠٦
المطلب الثاني : إجراءات الاكتتاب العام	٦١١
المطلب الثالث : الضوابط التشريعية لحفظ أموال المكتتبين	٦٢٠
المبحث الثاني : قيد وتداول الأوراق المالية	٦٢٤
المطلب الأول : قيد الأوراق المالية	٦٢٥
المطلب الثاني : تداول الأوراق المالية	٦٣١
المبحث الثالث : رقابة الدولة للتعاملات التي تجري داخل سوق رأس المال	٦٥٥
المطلب الأول : الممارسات المحظورة داخل البورصة في إطار القانون العام	٦٥٦
المطلب الثاني : المعاملات التي تتردد بين الحظر و الإباحة وفقا لضوابط معينة	٦٦٦
الغصن الأول : المشتقات المالية	٦٦٦
الغصن الثاني : التوريق	٦٧٣
المطلب الثالث : سلطات الضبط الإداري داخل البورصة	٦٧٩

الباب الثالث **تشغيل المشروع الخاص**	٦٩٤
الفصل الأول : ضوابط تشغيل المشروع الخاص	٦٩٦
المبحث الأول : قواعد الضبط التشريعي المتعلقة بالعملية الاستثمارية	٦٩٧
المطلب الأول : تدخل الدولة في إدارة الاستثمار	٧٩٨
المطلب الثاني : تدخل الدولة في مستوى التشغيل	٧٠٠
المطلب الثالث : تدخل الدولة في نوع الإنتاج ومواصفاته	٧٠٦
المبحث الثاني : حماية الدولة لمميزات المنتج	٧١١
المطلب الأول : قواعد المنشأ و المؤشرات الجغرافية	٧١٢
المطلب الثاني : العلامات و البيانات التجارية و التصميمات و النماذج الصناعية	٧١٧
المبحث الثالث : درء المنافسة غير المشروعة	٧٣٠
المطلب الأول : مكافحة الإغراق	٧٣١
المطلب الثاني : تقييد سياسة الدعم	٧٣٧
المطلب الثالث : مكافحة سياسة السيطرة على السوق	٧٤١
المطلب الرابع : مكافحة الغلاء في الأسعار	٧٤٩
المطلب الخامس : مكافحة الغش التجاري	٧٥٣
المبحث الرابع : دور الدولة تجاه التجارة الخارجية	٧٥٥
المطلب الأول : التطور التشريعي لرقابة الدولة على الصادرات و الواردات	٧٥٦
المطلب الثاني : الرقابة على الصادرات	٧٥٩
المطلب الثاني : الرقابة على الواردات	٧٧١

الفصل الثاني : منازعات الاستثمار	٧٨٧
المبحث الأول : الطرق الودية في علاج منازعات الاستثمار	٧٨٨
المطلب الأول : الشكوى و التظلم الإداري	٧٨٨
المطلب الثاني : التسوية الودية و التوفيق	٧٩٦
المبحث الثاني : التحكيم في منازعات الاستثمار	٨٠٥
المبحث الثالث : اللجوء للقضاء بشأن منازعات الاستثمار	٨٢٣
المطلب الأول : إشكالية إطالة أمد دعاوى المشروعية بشأن الاستثمار	٨٢٤
المطلب الثاني : إشكالية الأحكام و الأوامر الوقتية و تنفيذ الأحكام القضائية	٨٤١
النتائج القانونية التي توصل إليها الباحث	٨٤٨
الخلاصة	٨٨٤
الخاتمة	٨٨٥
قائمة المصادر والمراجع	٨٩١
الفهرس	٩٠٦